

القوات اللبنانية

سان صحفي

بعد خلوة مطولة للمجلس السياسي "للقوات اللبنانية" عقدت في واشنطن وكُرست نهاية لورشة إعادة التنظيم التي بدأت قبل مدة، صدر عن القوات اللبنانية أمانة الإعلام بتاريخ الأربعاء ٣ تشرين الثاني البيان التالي: ١- في زمن انحرفت القيم وتبدلت المقاييس فأصبحت السيادة المنتقصة عنوان فخر ومزايدة والقمع والظلم من أسس دولة القانون والمؤسسات، وصار الرأي الواحد والفكر الأوحده من صلب الممارسة الديمقراطية، تبقى "القوات اللبنانية" أمينة على العهد متمسكة بالأهداف والثوابت التي أنشئت من أجلها، وقدمت في سبيلها آلاف الشهداء والمعوقين والتضحيات الجسام، عاملة كما في كل مسيرتها من أجل وطن سيد مستقل عصري ومن أجل إنسان حر كريم.

١- إذا كانت "القوات اللبنانية" التزمت طوال الأعوام الماضية هذه التوجهات والأهداف ودفعت غالياً ثمن مواقفها قمعاً واضطهاداً، ودفع قائدها الدكتور سمير جعجع ثمن التزامه أسراً لحرب لم يخسرها، فإن التجارب أثبتت صحة هذا الالتزام وهذه المواقف، وتأتي اليوم لتؤكد مزيداً من النضال والتضحية لتأمين خلاص لبنان وتحريره وإطلاق قائدها ورفاقه المعتقلين.

٢- إن لبنان اليوم الذي أريد له أن يكون ساحة الصراع الوحيدة بين العرب وإسرائيل، هو الأكثر حاجة إلى رؤية أرضه محررة وتحقيق السلام، فيما هو الأقل حرية في اتخاذ القرار بهذا الشأن، والمطلوب ألا يكون لبنان ورقة استراتيجية بيد أحد، بل شريكاً كاملاً في كل

عملية تفاوض لئلا يدفع غالباً ثمن السلام مثلما دفع ولا يزال حتى اليوم ثمن الحرب.

٣- إن منطق الأمور ومسار التجارب عبر التاريخ يؤكد أن لا قيامة لوطن ولمؤسساته مهما حسنت النيات، ما دام هناك من يصادر قراره ويطغى على مؤسساته، وما دامت الهيمنة السياسية والأمنية السورية اليوم والتي تواكب بقية الاحتلالات والمظاهر العسكرية مستمرة على هذا المنوال في ظل تأمر أهل الحكم وصمت المجتمع الدولي.

٤- إن العهود والحكومات التي توالى على لبنان في الأعوام العشرة الأخيرة أمّعت في تحطيم الإرادة الوطنية الحقيقية عبر اعتقال قائد "القوات اللبنانية" وحل الحزب ونفي القيادات الأخرى وإبعادها كما أمّعت في ضرب التوازن الوطني، والتركيبة الديموغرافية في لبنان عبر مرسوم التجنيس رقم ٥٢٤٧ وإبقاء المهجرين المسيحيين بعيدين عن أرضهم، وضربت أسس البنيان الوطني عبر تشكيل حكومات اللون الواحد وإيصال مجلسين نيابيين بغالبية من الاتباع والمحاسيب مهمتهم رهن لبنان والتفريط بقراره، ونكلت بالحريات الأساسية يتخذها القضاء مجرد أداة تنفيذ فأضعفت الثقة به وجعلته ملحقاً وتابعاً، في وقت كان يفترض أن يكون ملاذاً.

٥- إن هذه الانتهاكات لم تكن إلا لتؤدي إلى انهك الوضع الاقتصادي في لبنان وزيادة معدل البطالة بين أبنائه في ظل عمالة سورية بمئات الآلاف تسلب اللبناني لقمة عيشه وتدفعه إلى طلب الهجرة أمام أبواب السفارات.

٦- من هنا، على الدولة أن تسعى إلى وقف هذا النزف المتمثل في هجرة خيرة اللبنانيين إلى الخارج، قبل أن تعمل متأخرة، كعادتها، على تشجيع المغتربين على العودة إلى لبنان، وعليها أن تبادر بعد إطلاق الحياة السياسية الوطنية، إلى إجراء انتخابات نيابية ديموقراطية بعيدة عن الهيمنة والتزوير، ومحصنة بحكومة حيادية وبهيئة دولية لمراقبة حسن سير الانتخابات، يؤمن فيها لجميع المواطنين الاقتراع بحرية وإيصال الممثلين الحقيقيين إلى الندوة النيابية.

٧- وفي الختام، إذ تتوجه "القوات اللبنانية" إلى الدولة ومن يقف وراءها لتبلغهم أن منطق الغالب والمغلوب لن يسود إلى ما لا نهاية، وإلى الفريق اللبناني الآخر لتذكره بما كان عليه مصير قايين يوم انقض على أخيه هابيل طمعاً بالاستئثار والتفرد، تعلن مد يدها إلى كل وطني مخلص في سبيل العمل لخلاص لبنان، وترسل رسالة عرفان إلى الأهل والرفاق في الداخل على تضحياتهم، ورسالة تقدير إلى القائد الأسير، رمز القضية وعنوان استمراريتها.

هذا وكان أعضاء المجلس السياسي للقوات اللبنانية قد انتخبوا بالإجماع كلاً من: الدكتور جوزيف الجبيلي رئيساً للمجلس السياسي. الدكتور رشيد رحمة نائباً للرئيس. السيد راجي عبده أميناً عاماً. الدكتور ريشار قيومجيان أميناً عاماً مساعداً.

كما عين أعضاء المجلس: السيد غسان توما أميناً للتوجيه والدراسات. السيد سليم الشدياق أميناً للمال. السيد إيلي براغيد أميناً لحقوق الإنسان. السيد طوني الشدياق أميناً للإعلام. انتهى البيان